لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية

١٩٩٦ - ٢٠٠٤م

د. عبدالرحمن المغربي*

* مشرف أكاديمي متفرغ في منطقة نابلس التعليمية – جامعة القدس المفتوحة

ملخص الدراسة:

يعـالج هذا البحث لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية ، نشأتها وأعمالـها ومهامها بين عامي ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٤ م ، عُرض الموضوع في ستة محاور رئيسة، عالج المحور الأول جذورها الأولى في مخيمات الضفة الَغربية، أما المحور الثاني فقد تناول نشأتها والظروف التي صاحبت ذلك، وتناول المحور الثالث نشاطها قبل انتفاضة الأقصى " ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠م " ، كما تحدثت في المحور الرابع عن نشاطها بعد انتفاضة الأقصى " ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤م، وفي المحور الخامس بُحِث نظامها ومهامها، وتم بحث علاقتها مع وكالة الغوث، ومع سـكان المخيمات في المحور السادس.

وبعد هذه المحاور عُرضت مجموعة من النتائج والتوصيات ، وضمن الملاحق وضعت قائمة بأسماء مخيمات الضَفة الغربية ومساحتها وعدد سكانها ، وخريطة توضح مواقع هذه المخيمات .

Abstract

This research handles the Popular Services Committees of the West Bank Refugee Camps their establishment, functions and tasks between 1996 and 2004. This subject has been presented within six main points.

The first point handled the first roots of those Committees at the West Bank Refugee Camps. The second point handled their establishment and the conditions accompanying this. The third point handled their activities during the period from 1996-2000 before Al-Aqsa Intifada (uprising). The fourth point handled their activities during the period from 2000-2004 after Al-Aqsa Intifada. The fifth point handled their system and tasks. The sixth point handled their relations with the United Nations Relief and Work Agency (UNRWA), and their relations with the refugees residing in refugee camps.

A number of conclusions and recommendations were presented at the end of this research. In addition, a list of the names, area and population of those camps and a map showing their locations were annexed to this research.

مقدمة

بعد نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ م، وتهجيره عن أرضه ووطنه الذي عاش فيه مئات السنين، أسست مخيمات لإيواء المهجرين في مناطق عديدة في فلسطين والأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق، وبعد احتلال إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين ـ الضفة الغربية وقطاع غزة ـ عام ١٩٦٧م، شهدت مخيمات الضفة الغربية معاناة واضحة، وإهمالاً متعمداً من الاحتلال الذي مارس سياسة القهر والقوة لقتل الروح الوطنية والنضالية في مخيمات الضفة الغربية، وذلك في محاولة منه للسيطرة وإبقاء وجوده في المناطق التي يحتلها منذ عام ١٩٦٧م، وعند تشكيل السلطة الوطنية على أرض الوطن عام ١٩٩٤م، كان من الطبيعي الاهتمام بالمخيمات في الضفة الغربية، وشُكلت اللجان الشعبية في مخيمات اللاجئين، وبدأت عملها، ولكن هذا العمل لم يكن بالمستوى المطلوب . . . ، وخلال دراستي هذه بحثت موضوع تأسيس لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية، وطريقة عملها وتنظيمها، وعلاقتها باللاجئين في المخيمات في الفترة بين عامي ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٤ م.

وجاء اختيار هذه الدراسة نتيجة لعوامل عدة منها: المعاناة الواضحة في المخيمات للقصور الواضح في عمل دائرة شؤون اللاجئين، وعدم قدرة اللجان الشعبية على مواجهة التحديات التي تقف في طريقها.

وعامل آخر يتعلق بكيفية الخروج بحل مناسب لتصويب مسار دائرة شؤون اللاجئين فينعكس إيجابيا على أداء هذه اللجان.

ومن أجل ذلك تم طرح عدة أسئلة تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، منها ما يدور حول التزام اللجان الشعبية بالنظام الداخلي الذي وضع لها، وتأثير عدم الالتزام به على أداء اللجان الشعبية، وما ينبغي عمله لتوحيد القرار على صعيد العمل الخدماتي في المخيمات .

كما حاولت الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين دائرة شؤون اللاجئين، واللجان تأثير هذه العلاقة على برامج اللجان الشعبية في المخيمات، والدعم المقدم لها .

وللإجابة على هذه الأسئلة عرض الموضوع في ستة محاور رئيسة، عالج المحور الأول جذورها الأولى في مخيمات الضفة الغربية، أما المحور الثاني فقد تناول نشأتها والظروف التي صاحبت ذلك، وتناول المحور الثالث نشاطاتها قبل انتفاضة الأقصى " ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠م " ، كما تحدثت في المحور الرابع عن نشاطاتها بعد انتفاضة الأقصى " ٢٠٠٠ ـ

٢٠٠٤م، وفي المحور الخامس بُحث نظامها ومهماتها، وأما علاقتها مع وكالة الغوث، ومع سكان المخيمات ففي المحور السادس.

ولقلة الأدبيات حول الموضوع، فقد استعين من المقابلات مع أشخاص عاصروا الحدث وتفاعلوا معه، وكان لهم دور في بلورة العديد من القضايا المتعلقة باللجان الشعبية، كما تم الاستعانة بالعديد من الوثائق غير المنشورة والصحف التي واكبت تشكيل هذه اللجان.

أولا: الجذور الأولى

كانت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية هي الجهة المخولة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ م، لتقديم بعض الخدمات البسيطة في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، وكانت هذه الخدمات تقدم عبر المخاتير، وقد أوعزت لهم بتشكيل لجان تعترف بها في المخيمات الفلسطينية وتدعمها.

وكانت الخدمات التي قدمتها اللجان متواضعة وبسيطة، وقدمت عبر منح مالية من الإدارة المدنية، واقتصرت هذه الخدمات على تعبيد الطرقات، والأزقة الموجودة داخلها وصيانتها، والحفاظ على حرمة المقابر، ومشكلات سكان المخيمات، وعلاقتهم مع الإدارة المدنية (١).

ويلاحظ أن تجاوب سكان المخيمات مع هذه اللجان كان قليلا، حيث لاقت المشاريع التي طرحت معارضة واسعة لأنها مقدمة من سلطات الاحتلال من جهة، كما أن الإدارة المدنية لم تكن معنية بتطوير المخيمات وتحسين حياة سكانها من جهة أخرى، وهذا ما يفسر الحالة الصعبة التي عاشها السكان، والبنية التحتية المعدومة في المخيمات قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٣ م.

كما أشرفت وكالة الغوث الدولية على ثلاثة برامج رئيسة في مخيمات الضفة الغربية وهي: التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية التي تشمل: نظافة الطرق، وتنظيم البناء، وحالات العسر الشديد، التي أشرف عليها مدير المخيم المعين من وكالة الغوث(٢).

واتسمت خدمات وكالة الغوث بالثبات وعدم تمشيها مع الزيادة السكانية في المخيمات التي تزيد عن ٤ ٪ سنويا(٣)، فعلى صعيد المساحة لم تقم وكالة الغوث بزيادة مساحة المخيمات منذ إنشائها حتى اليوم، وعلى صعيد الخدمات التعليمية تعاني الصفوف المدرسية من الاكتظاظ حيث تراوحت أعداد الطلبة ما بين(٥٠ ـ ٥٥) طالباً في الغرفة الواحدة، وتعاني

المدارس من قلة الكفايات التعليمية، ونقص في عدد المدارس(٤)، وارتفاع في نسبة التسرب التي وصلت إلى ٠,٢٦٪ ضمن الفئة العمرية(٦ ـ١٨) حسب إحصائية عام ١٩٩٧م(٥).

ومما يؤيد ذلك تقرير المفوض العام للأونروا عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ م الذي أكد على " . . . أن الزيادة السنـوية الكبيرة في عدد الطلاب، وعدم كفاية الأموال المخصصة لتشييد المدارس، وأحيانا عدم وجود الأرض التي يمكن تشييد المدرسة عليها، أدت بالوكالة إلى تبني ممارسات كان لها تأثير سيئ على الطلاب. . . "(٦).

وعلى الصعيد الصحي بقيت المراكز الصحية كما هي في المخيمات دون تطوير، وتعاني من نقص في الأدوية، ولا تفكر وكالة الغوث في زيادة عدد الأطباء إلا في حالة زيادة عدد المراجعين للطبيب الواحد عن (١٧٠) حالة، كما انتشرت حالات عديدة من الفقر الشديد، وقلصت الوكالة الخدمات المقدمة لحالات العسر الشديد على الرغم من تضاعف معاناة السكان خلال انتفاضة الأقصى (٧).

ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م، وبروز دور واضح لفصائل المقاومة في المخيمات الفلسطينية، انتهى دور لجان المخاتير، وأصبحت هناك ضرورة لمتابعة العمل الخدماتي في المخيم، فأفرزت التنظيمات السياسية لجانا شعبية في مخيمات الضفة الغربية بنـاء على بيان القيادة الوطنية الموحدة رقم " ٥ " (٨)، وأصبحت هذه اللجان تشرف على الخدمات في المخيمات من مياه وكهرباء، وتقدم الدعم والـتموين لسكان المخيمات في حالات الطوارئ، وفض النزاعات والخصومات بين الأهـالي، وتراجعت أمامها القوى العشائرية والعائلية تراجعا واضحا وملفت للنظر .

وقبل رحيل الإدارة المدنية الإسرائيلية، بين عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ م، بات إيجاد لجان تعنى بالخدمات في المخيمات، أمرا ملحا، وعلى وجه التحديد المخيمات البعيدة عن المدن، والتي لا تتلقى خدمات المياه والكهرباء من البلديات، منها مخيم الجلزون، ومخيم عقبة جبر، ومخيم الفارعة لعدم توافر شبكة كهرباء فـي هذه المخيمات، وبوركت هذه اللجنة من القوى السياسية التي أولتها كل الدعم والتأييد للتفاوض مع الإدارة المدنية لمتابعة تنفيذ شبكات المياه والكهرباء، وقد قبلت الإدارة المدنية التعامل معها على أنها لجنة خدمات، وبمعزل عن مختار المخيم(٩).

ويمكن اعتبار هذا الوضع تراجعا من قبل الإدارة المدنية، وبداية لفتح أفق مفاوضات سياسية غير معلنة قد تنتهي بتسليم كل ما يتعلق بخدمات السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لجهة

يقررها الفلسطينيون أنفسهم، ويمكن لإسرائيل التفاوض معها مستقبلا.

ومع توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل عام ١٩٩٣م، وموافقة الأخيرة على تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مرحلة انتقالية تستمر حتى عام ٢٠٠٠م، يكون التفاوض بعدها مباشرة حول قضايا الحل النهائي وهي " اللاجئون، والحدود، والمستوطنات، والقدس "، وتُقام الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ولهذا رُحيل ملف اللاجئين بما فيه المخيمات إلى مفاوضات الحل النهائي على اعتبار أن السلطة دولة مضيفة لهم (١٠).

ومما لا شك فيه أن تأجيل ملف اللاجئين إلى قضايا الحل النهائي يرجع إلى عدم تكافؤ قوى الطرفين، وأن خلو اتفاق أوسلو من إشارات للقضية ينذر بانفجار الوضع في المستقبل القريب، وهو ما نعيشه في الوقت الحاضر.

ومع البدء في بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وانتشارها التدريجي في الضفة الغربية وقيامها بهيكلة المؤسسات، أصبحت وزارة الحكم المحلي تشرف على المخيمات، ومن خلالها شُكلت لجان خدمات طوعية تختلف في عدد أعضائها حسب وضعية كل مخيم وعدد سكانه، وحسب اتفاق القوى السياسية فيه، ثم صودق على هذه التشكيلات من وزارة الحكم المحلي، وكانت أول لجنة خدمات تشكلت في مخيم عقبة جبر، وتلاها في ذلك عين السلطان والفارعة على التوالي، وعُمِّمَت الفكرة على المخيمات الأخرى وصادقت عليها وزارة الحكم المحلي عام ١٩٩٤ م، تحت مسمى " لجان الخدمات في المخيمات الفلسطينية "، وبقيت وزارة الحكم المحلي تشرف عليها حتى عام ١٩٩٦م(١١).

ثانيا: نشأتها

تأسست دائرة شؤون العائدين عام ١٩٨٧م، على أنها إحدى دوائر منظمة التحرير الفلسطينية وذلك في القرار(٦٦) الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد أطلق عليها مجلس الوزراء الفلسطيني منذ تشرين الثاني عام ١٩٩٦ م اسم " دائرة شؤون اللاجئين "، وقد أُكد على دورها في الدفاع عن حقوق اللاجئين، وتحسين أوضاعهم، والسعي إلى تنفيذ القرار(١٩٤) الدورة الثالثة " الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ / ١٢ / ١٩٤٨ م والذي ينص على عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، وتعويضهم عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم(١٢).

وقد أكَّد على مسؤوليتها عن اللاجئين في فلسطين والشتات والتعامل مع وكالة الغوث والدول المضيفة والمؤسسات الدولية المعنية لتقديم الخدمات للاجئين، ودورها في دعم المخيمات الواقعة في أراضي السلطة الفلسطينية وتطويرها، بالتعاون مع الوزارات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها مضيفة للاجئين، وبشكل لا يتعارض مع عمل وكالة الغوث الدولية(١٣).

وبموجب ذلك تداخلت مع عمل وزارة الحكم المحلي، ودائرة شؤون اللاجئين التي أخذت على عاتقها دعم المخيمات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتطويرها، ولاحتواء هذا التداخل ثم عُقدت ورشة عمل في أريحا بتاريخ ٢٦/ ٤ / ١٩٩٧ م وتجسدت في هذه الورشة أربعة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول:

تبنته وزارة الحكم المحلي، وهو يؤكد على حق أهالي المخيمات الإفادة من خدماتها، وقدرت احتياجات المخيمات في الضفة الغربية عام ١٩٩٦ م بحوالي (١٩) مليون دولار، وهذه الاحتياجات جاءت نتيجة لتقلص خدمات وكالة الغوث الدولية، وأيدها في ذلك قطاع من سكان المخيمات(١٤).

الاتجاه الثاني:

تبنته لجان الخدمات العاملة في المخيمات التابعة لوزارة الحكم المحلي، ويرى ضرورة تشكيل مجالس في المخيمات تنسق مع وزارة الحكم المحلي، وتتبع إداريا وقانونيا لدائرة شؤون اللاجئين، وتنظم عملها بالتعاون مع وكالة الغوث(١٥).

الاتجاه الثالث:

تبناه اتحاد مراكز الشباب في المخيمات الذي دعا إلى تشكيل لجان شعبية للخدمات منذ العام ١٩٩٤ م، تتابع التطورات السياسية الخاصة بقضية اللاجئين، وأطلق مبادرته عام ١٩٩٥م، حين ساوره الخوف والقلق من تهميش قضية اللاجئين بعد اتفاق أوسلو، وهذه الدعوة هدفت إلى تقديم خدمات داخل المخيمات، والتعبير عن ذاتها من ناحية سياسية خارج المخيمات، وقد طالب الاتحاد بعقد مؤتمرات شعبية في تجمعات اللاجئين، تتلوها مؤتمرات على مستوى المنطقة، ثم مؤتمر عام في المخيمات لمناقشة وضعية المخيمات على

أرض الواقع من ناحية، والتفاعل مع همومهم السياسية من ناحية أخرى، وبناء عليه عُقدت مؤتمرات شعبية للاجئين الفلسطينيين على مستوى الضفة الغربية، هي: مؤتمر الفارعة المنعقد في ٨/ ١٢/ ١٩٩٥ م(١٦)، ومؤتمر الدهيشة المنعقد في ١٣/ ٩/ ١٩٩٦ م(١٧) بإيعاز وتوجيه من اتحاد مراكز الشباب في المخيمات(١٨).

الاتجاه الرابع:

تبنته القوى السياسية في المخيمات ودائرة شؤون اللاجئين، وينص على الوضعية السياسية الخاصة للمخيمات التي يجب الحفاظ عليها على اعتبار أن اللاجئين والمخيمات تستضيفهم السلطة الفلسطينية، ريثما يُطبق القرار(١٩٤)، لذا يجب التأكيد على تمثيلها خارج نطاق السلطة الفلسطينية، وتبعيتهم لدائرة شؤون اللاجئين ضرورية للحفاظ على الهوية السياسية لهم، كما اكدت تبعيتها رسميا لدائرة شؤون اللاجئين في مطلع عام ١٩٩٦ م تحت اسم " اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات "، بموافقة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات(١٩).

وقد حددت دائرة شؤون اللاجئين دور اللجان الواسع الذي تسعى لتحقيقه على مستوى المخيمات بما يأتي:

١ ـ الاستمرار في تقديم الخدمات، والتخفيف من الفقر والمعاناة في المخيمات، والسعي لتوفير العيش الكريم عبر المساعدات لهم، وفتح مجال العمل أمام القوة العاملة لديهم.
٢ ـ الحرص على استمرارية عمل الوكالة وتقديم الدعم المالي والإنساني، لتستطيع تقديم الخدمات حتى إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين باعتبارها الشاهد الدولي الوحيد على المأساة والمعاناة في مخيمات اللجوء في الوطن والشتات.
٣ ـ ضرورة التعاطي مع القضايا الوطنية في المخيمات خصوصا القرار(١٩٤) على انه حد أدنى للوصول إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، والدفاع عن قضية اللاجئين على وفق القرارات الدولية الأخرى(٢٠).

ودعم البيان الختامي لورشة العمل التي عقدت في مخيم عقبة جبر في ٢٦/ ٤/ ١٩٩٧م، توصلت دائرة شؤون اللاجئين عندما أكدت التوصية الثالثة منه على ما يلي: التأكيد على المرجعية السياسية للاجئين الفلسطينيين وهي منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لكافة فئات الشعب الفلسطيني وتجمعاته "، مع تأكيد البيان الختامي على بقاء التعاون والتنسيق مفتوحين مع السلطة الفلسطينية وأجهزتها ومؤسساتها (٢١).

وقد بقيت بعض القوى في المخيمات الفلسطينية وخارجها غير راضية عن هذه التبعية،

حيث أكد تقرير لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي الصادر عام ١٩٩٨ م، أن اللجان التي كانت تعمل بتنسيق مع الحكم المحلي حتى عام ١٩٩٦ م، وجدت نفسها تتبع رغما عنها لدائرة شؤون اللاجئين، لأن التبعية إجبارية وبتدخل الدائرة مباشرة مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٢).

ويبدو صحة ما جاء في التقرير الذي أكد أن اللجان التي كانت تعمل مع وزارة الحكم المحلي لم تكن لجاناً فصائلية على الرغم من رضا الفصائل عنها، وأنها أقحمت بالعمل السياسي وغدت الفصائل تتدخل في عملها، بعد أن أصبحت تتبع دائرة شؤون اللاجئين، وأصبح واضحا أن عملها لا يقتصر على تقديم الخدمات فقط.

أما فيما يختص بالمراكز الرياضية والثقافية في المخيمات فقد بقيت في كنف مراكز الشباب الاجتماعية التي ترعاها وزارة الرياضة والشباب، التي كانت تطمح أن يكون لها دور رئيس ونشط في المخيمات، وعبرت عن عدم ارتياحها من تبعية المخيمات لدائرة شؤون اللاجئين (٢٣).

ثالثا: نشاطها قبل انتفاضة الأقصى (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م).

كان الهم الأول للجان الشعبية هو ترتيب بيتها الداخلي والعمل على إيجاد مقر دائم لها للتباحث في نشاطاتها، في وقت عُدّ فيه هذا العمل من مسؤوليات اللجان الشعبية ونشاطها مع المجتمع المحلي، وعلاقتها بمؤسسات السلطة، أو المؤسسات الدولية، المانحة، وقد استطاعت العديد من هذه اللجان وبمساعدات محلية ودولية بناء مقرات كبيرة وفخمة مزودة بقاعات واسعة استعراضية أحيانا، كما هو الحال في مخيم الدهيشة التي بنت مركزاً ثقافياً ضخماً باسم "مركز الفنيق" ومولته مؤسسات دولية مانحة، ومركز الفارعة الذي استطاع أن يوظف طابقا للتأجير التجاري، وكذلك مخيم بلاطة الذي أوجد مقرا مناسبا(٢٤)، ومخيمات بقيت فترة طويلة دون مقر وحاولت الحصول على مقر عن طريق الاستئجار أو الحصول على جزء من مكان مخصص لمؤسسات المخيم الأخرى كما هو الحال في مخيم عين عريك الذي أخذ جزءا من عيادة المخيم، أو تستأجر مقراً لها كما في مخيم الفوار (٢٥)، وبقيت اللجنة في مخيم دير عمار لجنة غير متكاملة حتى عام ٢٠٠٣ م ووجدت لها مقرا ضمن نادي المخيم(٢٦)، وكذلك الحال في مخيم رقم(١) الذي بقي دون مقر حتى عام ٢٠٠٣ م، حتى بني مقر له بمساعدة مشروع الأمم المتحدة الإنمائي " P.D.N.U "(٢٧).

كما زودت دائرة شؤون اللاجئين كل لجنة شعبية بمبلغ قدره ألف شاقل في الشهر لتغطية المصاريف الخاصة بالهاتف والماء والكهرباء(٢٨)

ولكن الأمور لم تنطلق بشكل صحيح في المخيمات، واللجان الشعبية ورثت تركة أكبر من طاقتها، ودائرة شؤون اللاجئين لم تقدم الدعم الكامل لمن يستحق الدعم، والدعم المالي الرمزي لم يصل بشكل منتظم، ولم تدفع مخصصات اللجان الشعبية من قبل دائرة شؤون اللاجئين منذ عام ٢٠٠١ م وتراكمت مع الزمن(٢٩).

ولهذا زار عدد من أعضاء المجلس التشريعي المخيمات عام ١٩٩٨ م واطلعوا على الأوضاع السيئة فيها، ورفعوا تقريرا إلى لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي أوضحوا فيه أن المخيمات تعاني أوضاعا صعبة في مجالات التعليم والصحة والبيئة والاكتظاظ السكاني(٣٠).

ويبدو أن هذه المشكلات قد ألقت بثقلها على عمل اللجان الشعبية، حيث بدأت اجتماعات بين دائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية لمتابعة قضايا المخيمات، و طرحت قضايا الموازنات والعمل من هذه اللجان الشعبية في اجتماعاتها مع دائرة شؤون اللاجئين(٣١)، ولكن التنفيذ لم يكن بمستوى الطموح عند سكان المخيمات، أو أن ما قدم لهم لم يكن يكفي لترميم البنية المدمرة للمخيمات التي ورثتها اللجان الشعبية من الاحتلال.

ومع بدء العمل تحت إشراف دائرة شؤون اللاجئين، أهملت اللجان الشعبية لخدمات المخيمات النظام الداخلي وتركته حبرا على ورق، دون أدنى التزام في التنفيذ أو التقيد به ولا بأي شكل من الأشكال، فعلى أرض الواقع لم تقم انتخابات، ولم تشكل لجان متخصصة ولا لجنة عمومية كما نص عليه النظام الداخلي للجان الشعبية، وشكلت اللجان بناء على اتفاق بين القوى السياسية في المخيمات، مع اتفاق على نسبة تمثيلها حسب خصوصية كل مخيم، وعين الرئيس ونائبه، وأمين السر، وأمين الصندوق حسب اتفاقها كذلك(٣٢).

وأدى هذا إلى طغيان السمة السياسية على عمل اللجان الشعبية، مع أن اللجان استمرت في تقديم عملها الخدمي، إلا أن الخلافات أخذت تطفو على السطح، وبدأ التناحر والخلاف الفصائلي يطغى على عملها، كما أن عدم التقيد بالنظام الداخلي أدى إلى حرمانها من خبرة كثير من الكفايات في المخيم، ووقف حائلا دون تشكيل لجان تخصصية تساعد في عملية التطوير والتنمية، وحرمها كذلك من عنصر مهم وهو عنصر الشفافية والمساءلة والديمقراطية في العمل المؤسسي داخل المخيم، وقد ظهر ذلك واضحا من قرار المجلس التشريعي في

دورته الثالثة ـ الجلسة الاستثنائية الخاصة بقضية اللاجئين بتاريخ ٨/ ٦ / ١٩٩٨م " مشروع القرار رقم ٤٨ / ٨/ ٣ " الذي نص علي ما يلي : " تحميل دائرة شؤون اللاجئين مسؤولية التقصير في متابعة قضايا المخيمات الحياتية والمعيشية، وإرباك عمل اللجان الشعبية في أوساط اللاجئين داخل المخيمات " .

وبدلا من أن تدافع دائرة شؤون اللاجئين عن قرار العودة وتعمل على تجنيد الطاقات الوطنية والعربية والدولية لتنفيذه أخذت تتنكر له، وتمارس على أرض الواقع ما يناقضه حيث ورد في تقرير المجلس التشريعي أن رئيس دائرة شؤون اللاجئين وأحد مساعديه قاموا بتمييع الموقف والمفهوم الفلسطيني لقرار(١٩٤) الصادرعن الشرعية الدولية في الصحافة وأثناء المؤتمرات(٣٣) .

ويبدو لي أن عمل اللجان الشعبية قد أصبح مرتعا خصبا لتدخلات غير مسوَّغة من دائرة شؤون اللاجئين، ومن السلطة الوطنية الفلسطينية، وساهمت هذه التدخلات في تعطيل عمل اللجان الشعبية وزيادة حدة الخلافات بين أعضائها، ويؤكد ذلك ما ورد في مشروع القرار الصادر عن المجلس التشريعي رقم ٤٩/ ٨/ ٣ بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨ م حيث طلب من السلطة الوطنية الفلسطينية، ودائرة شؤون اللاجئين وقف أعمال التدخل والاحتواء لأعمال اللجان الشعبية في المخيمات، واحترام إرادة سكان المخيم في اختيار اللجان الشعبية في المخيمات وانتخابهم(٣٤) .

وكان هناك تأكيد واضح من المجلس التشريعي على إهمال المخيمات من دائرة شؤون اللاجئين، وعدم توفير الإمكانات لتحسين حالة سكانها، وبالتالي تعطيل عمل اللجان الشعبية فيها، ولذلك طالب مشروع القرار رقم ٥٠/ ٨/ ٣ الصادر عن المجلس التشريعي بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨ م بضرورة تفعيل دائرة شؤون المخيمات في وزارة الحكم المحلي، وضرورة تنسيقها مع وكالة الغوث والمؤسسات الأخرى في الأمور المتعلقة بالمخيمات(٣٥)، وعلى هذا الأساس بدأ، منذ عام ١٩٩٩م، التفكير في تشكيل هيئة تحل محل دائرة شؤون اللاجئين تنبع من المخيمات أنفسها، وتكون موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم تتوحد مع الشتات مستقبلا(٣٦) .

كان بقاء المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، تحت إشراف الحكم المحلي فرصة لتلقي الخدمات من مؤسسات السلطة الفلسطينية، ولا يتعارض مع كون السلطة الفلسطينية مضيفة للاجئين، أما إنشاء مؤسسة جديدة للإشراف عليها فإن ذلك يعني تعطيل الكثير من

المشاريع التطويرية في المخيمات، وأدخل لجان المخيمات في دوامة التضارب وانعدام المرجعية لقضيتهم، وهذا ما تعرضت له المخيمات الفلسطينية عند تأسيس دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كان إيجاد دائرة شؤون اللاجئين خطأ كبيرا دفع ثمنه اللاجئون عامة، خصوصا بعد أن فقدت هذه الدائرة تمويلها من السلطة الفلسطينية التي تلقت معظم المساعدات العربية والدولية، وانعكس ذلك سلبا على اللجان الشعبية التي فقدت تمويلها من وزارة الحكم المحلي، وأصبحت تعاني من التهميش وانعدام الموارد بعد عام ٢٠٠٠ م وهو العام الذي انطلقت فيه انتفاضة الأقصى.

ويجب التأكيد على أن دائرة شؤون اللاجئين بوضعها الحالي قد عجزت عن تحقيق عدد من الأهداف المرسومة لها بعد مضي ما يقارب (٨) سنوات على وجودها، فالعلاقة مع المخيمات شبه مبتورة، ليس هناك أي دعم مادي أو معنوي من الدائرة، ولم تفعل ما هو مطلوب منها في دعم مشروعات الوكالة، ولم تفعل ما هو ضروري للدفاع عن قرار(١٩٤) في وجه مشاريع الحلول السياسية.

رابعا: نشاطها بعد انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠-٢٠٠٤ م).

عانت مخيمات الضفة الغربية من سياسة الاحتلال التعسفية منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ م وحتى يومنا هذا وفي مقدمتها منع التجول، وهدم البيوت ففي مخيم جنين وحده ودُمِّر ما يزيد عن (٤٨٠) منزلا، وعانت كذلك من بطالة واضحة وصلت نسبتها إلى ٧٠٪ عام ٢٠٠١ م، وظهرت حالات من الفقر الشديد والعوز، وتعرضت المخيمات إلى ضغوط نفسية واجتماعية واقتصادية شديدة، وتحملت اللجان الشعبية أعباء كبيرة تمثلت في إصلاح الأضرار الناجمة عن التدمير " تدمير وإحرق المنازل، ومواساة المصابين، ومساعدة من تعرضوا للعدوان " في الوقت الذي لم تبادر دائرة شؤون اللاجئين إلى مساعدة اللجان والوقوف إلى جانبها ماديا ومعنويا في هذه المحنة، وكان آخر عهدهم بمساعدات الدائرة هو ١٤/ ٦ / ٢٠٠٠ حيث وزعت مساعدات مالية ممولة من دول أجنبية مانحة، لتغطية مشروعات صغيرة مثل شراء مولد كهربائي في مخيم نور شمس، أو بناء مركز للنشاط النسوي في مخيم جنين(٣٧)، ثم توقفت بعد ذلك بشكل شبه كامل المخصصات المقدمة للمخيمات، وهذا الأمر دفع اللجان لأن ترفع مذكرة إلى رئيس دائرة شؤون اللاجئين تطالب فيه بدعم

سياسي ومعنوي ومـالي، حتى تتمكن من القيام بواجباتها تجاه المعنيين في ظل معطيات الانتفاضة الحالية، مهددة في الوقت ذاته بالانفصال عن دائرة شؤون اللاجئين إذا بقيت الدائرة صامتة عما يجري في المخيمات(٣٨).

ولما لم تستجب دائرة شؤون اللاجئين لمطالب اللجان الشعبية، فكر في تكوين جسم يعمل بمعزل عنها فأسس المكتب التنفيذي للجان الخدمات الشعبية:

جاءت فكرة تأسيس هذا المكتب عام ١٩٩٩م بعد اجتماعات عديدة مع اللجان الشعبية في المخيمات، ويهدف إلى تشكيل إطار سياسي اجتماعي خدماتي يعمل على متابعة قضايا المخيمات في المؤسسات الدولية والمحلية، وذلك ضمن سياسة سد الفراغ بعد عجز دائرة شؤون اللاجئين عن متابعة قضايا المخيمات، وتوقف دعم الدائرة للجان الشعبية في المخيمات خلال الانتفاضة، وكان الهدف هو تشكيل مكتب موحد في الضفة الغربية وتوحيده مستقبلا مع قطاع غزة دعما وسندا لدائرة شـؤون اللاجئين وليس بديلا عنها، وكان من المفروض أن يتشكل مكتب في جميع أنحاء الضفة الغربية ولكن دخول الانتفاضة وتقطيع الوطن عبر الحواجز جعل الفكرة تتبلور في الوسط على أن يمثل الشمال والجنوب مستقبلا.

والمكتب التنفيذي لا يتبع دائرة شؤون اللاجئين وعلاقته معها تنسيقية فقط، ويشرف المكتب التنفيذي على مخيمات وسط الضفة الغربية وهي مخيمات " الأمـعري، وبير زيت، والجلزون، ودير عمـار، وسلواد، وشعفاط، وعقبة جبر، وعين عريك، وعين السلطان، وقدورة، وقلنديا، وقد تم اعتماد المكتب التنفيذي من قبل الرئيس ياسر عرفات، وأقرت له موازنة شهرية مقدارها ثلاثة آلاف دولار في ٢٣ / ١ / ٢٠٠٢م، وصرف هذا المبلغ من وزارة المالية، وثم زيدت هذه الموازنة الشهرية لتصل إلى خمسة آلاف دولار بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٣م، مع تفريغ خمسة وظائف للمكتب التنفيذي (٣٩).

ويمثل في المكتب التنفيذي عضوان من كل مخيم يزيد عدد سكانه عن(٥٠٠٠) نسمة وعضو لمن يقل عدد سكانه عن (٥٠٠٠) نسمة .

وعلى صعيد العمل في إطار المخيمات يقوم المكتب التنفيذي و اللجان الشعبية بالأعمال الآتية:

١ ـ متابعة برنامج الطوارئ مع وكالة الغوث الذي يهدف إلى توفير فرص عمل بعد أن وصلت نسبة البطالة إلى ٧٠٪ من القوى العاملة في مخيمات الضفة الغربية(٤٠)، فعلى سبيل المثال وُفِر في مخيم الدهيشة فرصة (١٣) ألف يوم عمل بين عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣م

ضمن برنامج الطوارئ المقدم من وكالة الغوث الدولية(٤١). وفي مخيم بلاطة دُعِم المخيم بحوالي (٣٤٣,٠٠٠) ألف شاقل في الفترة الممتدة من شهري ٣ـ ٥ / ٢٠٠٣ م(٤٢)، ومخيم دير عمار بقيمة (٩٢) ألف شاقل عام ٢٠٠٤ م (٤٣).

على أن برنامج الطوارئ لا يلبي متطلبات الحياة الكريمة في المخيمات، فهو من ناحية لا يقدم سوى(١٢) يوم عمل في السنة للعامل الفلسطيني في المخيمات، أي أن دخل الأسرة لا يتجاوز(٦٠٠) شاقل في السنة على حساب أن الأجرة اليومية المقدمة للعامل(٥٠) شاقلاً ، كما أن كل ما أصلحته اللجان في المخيمات على مستوى تعبيد الطرق، والصرف الصحي، ستعمل على إعادته بعد تنفيذه مرة أخرى إذا أرادت استمرار برنامج الطوارئ(٤٤).

٢ ـ متابعة قضايا تقليص الخدمات المقدمة من وكالة الغوث على المستوى الصحي من ناحية توفير المراكز الصحية في المخيمات، وأطباء وأخصائيين للمرضى، وعلى المستوى التعليمي من ناحية بناء مدارس جديدة أو ترميم المدارس القديمة(٤٥)، والتخلص من نظام الفترتين، والاكتظاظ في الصفوف المدرسية وتأهيل المعلمين مهنيا، وحالات العسر الشديد(٤٦).

على أن نجاحهم في هذا الموضوع كان متواضعا، فوكالة الغوث لا تزال تعاني من ضائقة مالية تمنعها من إدخال تحسينات حقيقية في قطاع التعليم والسكن والصحة في المخيمات، وتجاوب الوكالة معهم كان ضعيفا في هذا المجال.

٣ـ استقبال العديد من الوفود الأجنبية، وتنظيم زيارات ميدانية للمخيمات من مسؤولين أجانب، لإطلاعهم على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكنية السيئة في المخيمات(٤٧).

إن هذه الزيارات مع أهميتها لم تؤت ثمارها لسببين: الأول، أن الكثير من المساعدات لم تتوج بمشاريع إنتاجية تساهم في خدمة قطاع واسع من سكان المخيمات وتشغيله، والثاني، أنها لم تركز على إيجاد أرضية مؤسساتية لتشغيل الأيدي العاملة في المخيمات، فما جدوى إقامة مجمع رياضي في مخيم قلنديا والمدارس تعمل على نظام الفترتين؟ وما جدوى إقامة مركز الفنيق في مخيم الدهيشة؟ ومحول كهرباء المخيم داخل أحد بيوت المواطنين لقلة المساحة المخصصة؟ وما جدوى إيجاد العديد من المراكز الثقافية والبطالة زادت نسبتها عن ٧٠ ٪ من الأيدي العاملة؟

٤ ـ تطوير برنامج التوأمة بين المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، والمدن الفرنسية، والحقيقة أن لجنة التوأمة بدأت أعمالها عام ١٩٩٧ م إثر لقاءات تمهيدية، وشكلت الهيئة

الوطنية العليا للتآخي مع المخيمات الفلسطينية عام ١٩٩٨ م، ولا تزال الاجتماعات والزيارات المتبادلة مستمرة بغية دعم المخيمات واللاجئين فيها ماديا، ومعنويا، خصوصا بعد أن زادت حدة الهجمات الإسرائيلية واستهدافها المخيمات منذ عام ٢٠٠٠ م، وعلى سبيل المثال استقبلت(١٠٠) شخصية فرنسية زارت مخيم قلنديا بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٣ م واطلعوا على أوضاع اللاجئين بغية مساعدتهم، وفي هذا المجال كانت توأمة(١٩) مخيما فلسطينيا مع مدن فرنسية(٤٨)، وهناك علاقة وثيقة بين هذه المخيمات والمدن (٤٩).

٥ ـ متابعة كثير من المشكلات التي تعاني منها المخيمات على صعيد الحياة اليومية، منها: تلوث المياه في مخيم جنين في شهر ٦ / ١٩٩٧ م، وتلوث المياه وتسرب مياه الصرف الصحي إليها في مخيم العين " رقم ١ " في أواخر شهر ٨ / ١٩٩٨ م، وظهور حالات من الإسهال الوبائي في المخيم، حيث قدمت اللجان الشعبية المساعدة المادية، والصحية للسكان، ومشكلة انقطاع المياه عن مخيم شعفاط في شهر ١١ / ٢٠٠٣ م، ومشكلة البناء وعدم قانونيته في مخيم بيرزيت، وهذه المشكلة تفجرت بقوة عام ١٩٩٨ م، ولا تزال تفاعلاتها مستمرة حتى العام ٢٠٠٤ م(٥٠)، وتعبيد الطرقات والأزقة في المخيمات(٥١).

٦ ـ دعم المواقف السياسية للاجئين الفلسطينيين والتأكيد على حق العودة بتنظيم المسيرات وإصدار البيانات السياسية، وتنظيم الندوات الثقافية والأيام الدراسية في المخيمات(٥٢).

٧ ـ تقديم مساعدات للاجئين الفلسطينيين في المخيمات من خلال مكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ووزارات السلطة ومؤسساتها، منها: مساعدات علاجية، ومالية، ومساعدات دراسية، وبطالة، وقد بلغ عدد هذه المساعدات ضمن إطار ما قدم من خلال المكتب التنفيذي، منذ تأسيسه وحتى ١/ ٤ / ٢٠٠٤ م ما يزيد على (١٩٧٤) حالة، كما تقدم اللجان الشعبية العديد من المساعدات في مواقعها منها مساعدات مادية، وعينية من خلال العديد من المؤسسات مثل لجنة الزكاة، ومؤسسة أسر الشهداء والأسرى(٥٣).

كما تعمل اللجان الشعبية على تمويل العديد من المشروعات التطويرية في المخيمات مثل مشروع تمويل شبكة الكهرباء في مخيم نور شمس بمحافظة طولكرم، وتجديد شبكة المياه في مخيم دير عمار بمحافظة رام الله، وبناء مجمع رياضي ضخم بمخيم قلنديا عام ٢٠٠٢، ولا يزال العمل جاريا وبتمويل من بنك التنمية الألماني، ومجمع للخدمات في مخيم عين السلطان(٥٤).

وهنا يبقى الحديث عن متابعات غير مثمرة مع وكالة الغوث، وبرنامج الطوارئ الذي تسعى وكالة الغوث للتخلص منه، وهو برنامج مخصص أصلا للإغاثة على أساس خلق

فرص عمل، ولم يصمم أصلا لتطوير مشاريع إنتاجية تشغيلية في المخيمات أو في المناطق القريبة منها، وتوأمة لا تقلل من معاناة سكان المخيمات على أرض الواقع، ومتابعة قضايا المخيمات ومساعداتهم، وهذا يحصر العمل في إطار ثقافة المساعدة الإنسانية والإعالة قصيرة المدى، ولا يسلط الضوء على مشروعات تشغيلية طويلة المدى، لمواجهة البطالة المتفاقمة، كما أنه لم يفتح حوار منظم مع وكالة الغوث على أساس إطلاع العالم على المعاناة خصوصا أن وكالة الغوث تعاني من عدم التمويل في وقت بدأ العالم يدير ظهره لقضية اللاجئين الفلسطينيين، كما أن المشكلة السكنية لم تواجه والحديث عنها بعلمية وموضوعية في ظل هيمنة اعتبارات رفض التوطين.

خامسا : نظامها ومهامها

أ. النظام

كان من المفروض أن تكون التشكيلة النهائية للجان الخدمية على النحو الآتي:

١. اللجان الشعبية:

أكد النظام الداخلي للجان الخدمات الشعبية على طوعية هذه اللجان، وعملها ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها، وعلى وحدانية تمثيل منظمة التحرير، واعتبار دائرة شؤون اللاجئين هي المرجعية الوحيدة لهذه اللجان وعلى أسس لا مركزية وديمقراطية(٥٥).

كما نص النظام الداخلي على ضرورة اعتماد لجان الخدمات الشعبية في المخيمات رسميا من دائرة شؤون اللاجئين، وتوثيق العلاقة بينها وبين الدائرة، ووضع خطة عمل لهذه اللجان وكيفية متابعة تنفيذ هذه الخطة، وضرورة عقد اجتماع شهري لأعضاء اللجان الشعبية في الدائرة.

كما بين النظام الداخلي شروط العضوية لهذه اللجان، حيث اشترط في العضو المنتسب أن لا يقل عمره عن ٢٢ سنة، وضرورة تمتعه بالسيرة الحسنة، ولم يضع شرطا على ضرورة سكن عضو اللجنة الشعبية في المخيم عندما أكـد النظام الداخلي على ما يلي " أن يكون من أهالي المخيم أو مرتبطا به " (٥٦).

وأوضح طريقة انتخاب اللجان الشعبية في المخيمات كلها من الجمعية العمومية بحيث يتناسب عدد اللجنة الشعبية مع عدد سكان المخيم حسب معادلة دائرة شؤون اللاجئين ـ

عضو لكل (١٠٠٠) نسمة، على أن لا تقل عن(٥) أعضاء، وأن يكون العدد فرديا لتفادي التعادل في الأصوات عند اتخاذ القرار ـ وأن تنتخب بإشراف الجمعية العمومية والدائرة رئيسا لها، ونائبا للرئيس وأمينا للسر، وأمينا للصندوق، وأن تعقد اجتماعا آخر بإشراف الدائرة لتوزيع المهام، وانتخاب رؤساء اللجان التخصصية، وأن تحدد جلسات شهرية بحضور أغلبية اللجنة. وعند عدم توفر الأغلبية في الاجتماع يدعى لاجتماع طارئ خلال ٤٨ ساعة، ونص النظام الداخلي على أن تؤخذ الأصوات حسب الأغلبية، وفي حالة تساوي الأصوات لغياب أحد الأعضاء أو امتناع عضو عن التصويت، يحسب القرار الذي صوت إلى جانبه رئيس اللجنة، ونص على تدوين محاضر الجلسات وأن يوقع عليها رئيس اللجنة وأمين سرها، وعلى توجيه إنذار لمن يتغيب ثلاث جلسات غير معللة، وفي حالة عدم استجابته فتوجه له مذكرة فصل من اللجنة.

وتفقد اللجنة شرعيتها في حالة الخروج عن توجهات منظمة التحرير الفلسطينية أو عدم الالتزام بالنظام الداخلي، أو تجميد أو استقالة نصف أعضائها، أو سحب الثقة منها بموافقة ثلثي الجمعية العمومية .

٢. الجمعية العمومية:

على اللجنة الشعبية القائمة تشكيل جمعية عمومية من أعضاء اللجان الشعبية السابقين، والهيئات الإدارية للمراكز العاملة في المخيمات، وتقوم الجمعية العمومية بانتخاب أعضاء اللجان الشعبية مباشرة، واعتمادها رسميا من قبل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شؤون اللاجئين، و تقوم الجمعية العمومية بتقييم عمل اللجنة الشعبية، وإقرار خطتها السنوية، وتحلها، وتنتخب لجنة جديدة كل سنتين، أو تجدد مهمة اللجنة لفترة قادمة، وتعقد اجتماعات طارئة كلما دعت الضرورة لذلك (٥٧).

ويبقى عمل الجمعية العمومية قائما وتعقد جلسات منتظمة تتفق على موعدها مع أعضاء اللجنة الشعبية، وتنتخب رئيسا لها ونائبا للرئيس، ومقررا في أول اجتماع لها.

٣. اللجان التخصصية :

تستعين اللجان الشعبية بطاقم من الخبراء أو اللجان المتخصصة تُشكَّل حسب ظروف كل مخيم مثل: لجنة اجتماعية، ولجنة تعليمية، ولجنة سياسية، ولجنة صحية، ولجنة إعلامية، ولجنة رياضية، ولجنة المرأة، ولجنة المشروعات، ولجان أخرى حسب حاجة المخيمات (٥٨).

٤ . لجان التنسيق:

عُينت لجان تنسيق عليا للجان الشعبية ، لجنة تنسيق في الشمال ، ولجنة تنسيق في الجنوب ، ولجنة تنسيق في الوسط ، وهذه اللجنة التي عملت في الوسط انبثق عنها فيما بعد المكتب التنفيذي للجان الشعبية ، وركزت لجان التنسيق جهدها على الجوانب السياسية والخدماتية ، في إطار الدفاع عن حق العودة ورفض التوطين ، وبحث عدد من الموضوعات المهمة منها : قضية تلوث المياه في مخيم جنين عام ١٩٩٨ م ، والاتصال مع الدول المانحة لطلب مساعدات للمشاريع الضرورية في المخيمات ، والعمل مع وكالة الغوث لبناء المدارس ، و ترميم القديم منها ، والتباحث مع الوكالة في أمور الرعاية الصحية في المخيمات (٥٩) .

ب- المهمات:

كان من مهمات رئيس اللجنة الشعبية في المخيم ترؤس الاجتماعات الدورية ، وتنسيق العلاقة مع الدائرة عن طريق التقارير الميدانية ، وبحث المشاريع المقدمة إلى المخيم مع أعضاء اللجنة الشعبية ومع الدائرة ، على أنه لم يفوض باتخاذ أي قرارات منفردا أو القيام بدور أي رئيس من رؤساء اللجان التخصصية .

أما نائب الرئيس فيتولى مهمات الرئيس في حالة غيابه ، ويتولى أمين السر الدعوة لعقد الاجتماعات ، وتدوين المحاضر ، وحفظ المراسلات ، ويشرف أمين الصندوق على الذمة المالية للجنة الشعبية من واردات وصادرات ، أما اللجنة مجتمعة فكان أمامها المهمات الآتية :

١ ـ التفاوض مع وكالة الغوث لتحسين الخدمات ، والتصدي لإجراءات التقليص التي تتبعها وكالة الغوث في مجالات الصحة والتعليم والخدمات .

٢ ـ التعاون عبر الدائرة مع وزارات السلطة الوطنية وهيئاتها ومؤسساتها كافة ، بغية تحسين الخدمات في المخيمات وبموجب ذلك كان التنسيق مع وزارتي التخطيط والحكم المحلي في اجتماع موسع بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٩٨ م ، لتوجيه المشاريع المدعومة من الدول المانحة والخاصة باللاجئين الفلسطينيين لتحسين مستوى الصحة والتعليم والخدمات(٦٠) .

٣ ـ وضع الخطط والدراسات للمشاريع الهادفة لتطوير المخيمات .

٤ ـ مناقشة تقارير اللجان التخصصية ، وتطوير الأنشطة الثقافية والتربوية الهادفة إلى رفع التوعية الوطنية .

٥ ـ الاهتمام بالأنشطة الشبابية والنسوية، وتحسين الخدمات الاجتماعية من خلال المساعدات التي سيحصل عليها من دائرة شؤون اللاجئين.
٦ ـ مناقشة وضع المخيمات غير المعترف بها من وكالة الغوث، والسعي لتحسين أوضاع السكان فيها، ومتابعة مشكلاتها وخصوصا ملكية أراضي المخيمات (٦١).

كان هذا التنظيم مهما وضروريا لتنطلق عملية تحسين المخيمات بعد فترة طويلة من الإهمال، ولكن هذا التنظيم المثالي لا يمكن أن تحققه لجان طوعية لا تكرس كل جهدها لهذا العمل، مع عدم إقرار موازنات لها، أو مقر دائم لها، وعدم تحديد دورها وصلاحياتها، وفي ظل غياب مرجعية محددة وواضحة في مجال المشاريع المقدمة، ولذلك ليس غريبا أن تتعثر مسيرة اللجان الشعبية في المخيمات من البداية.

سادسا: علاقاتها

أ. علاقتها مع وكالة الغوث الدولية

تَعُدُّ وكالة الغوث الدولية لجان الخدمات الشعبية جسماً تنسيقياً بينها وبين الأهالي في المخيمات، ورحبت بالتعاون معها في الاجتماع الذي ضم ممثلين عن وكالة الغوث، وأعضاء من اللجان الشعبية ودائرة شؤون اللاجئين، والذي عقد في مخيم الجلزون عام ١٩٩٧ م، ورأت في اللجان الشعبية جسما يساعدها في التخفيف من الأعباء والمشكلات التي تعاني منها الوكالة، وفي الوقت نفسه رأت أن لجان الخدمات جسم مستقل وحظرت على مدير المخيم الاشتراك في هذه اللجنة الشعبية.

وقد قدمت وكالة الغوث خدمات للجان الشعبية عن طريق برنامج الطوارئ الذي يقدم بموجبه مبلغ معين من المال للجنة الشعبية تُشَغِّل به أيدي عاملة عاطلة عن العمل في المخيم كتعبيد الطرق والساحات، وبالفعل حُسن برنامج الطوارئ البنية التحتية، ووفرت مبالغ مالية تحركت اللجنة الشعبية بها بسهولة لتغطية احتياجاتها بعد توقف الدعم المقدم من دائرة شؤون اللاجئين.

على أن هناك خلافات تبرز بين الحين والآخر بين اللجنة الشعبية ووكالة الغوث ممثلة بمدير المخيم مثل الاختلاف على مقدار الدعم المقدم من خلال برنامج الطوارئ، والاحتجاج على المستوى التعليمي والخدمات التعليمية في المدارس، وخصوصا موضوع ترميم المدارس القديمة وبناء مدارس جديدة، والوضع الصحي المتردي، وتلحظ اللجان الشعبية تراجعا

مستمرا في خدمات وكالة الغوث، وتعمل لوقف هذا التراجع، وتبرز أحيانا بعض الخلافات على نوعية المساعدات وكميتها المقدمة من وكالة الغوث، لسكان المخيمات(٦٢).

ب. علاقتها مع اللاجئين

تختلف علاقة لجنة الخدمات الشعبية من مخيم إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى، وهذه العلاقة تتحسن بمقدار ما تلبي اللجنة الشعبية احتياجات السكان، وتتعاون معهم، وتتغاضى عن مشكلاتهم، وقد كانت العلاقة تمتاز بالتعاون والتنسيق في مرحلة ما قبل الانتفاضة، أما بعد الانتفاضة وبسبب الفقر والبطالة وظلم الاحتلال فقد تحملت اللجان الشعبية أعباء أكبر من طاقتها(٦٣)، وتصادمت اللجنة الشعبية أحيانا مع السكان في التعويضات وديون الماء والكهرباء، وقضايا البناء غير المرخص من قبل وكالة الغوث، أو اعتداء صاحب العقار على المرافق العامة في المخيم كالطرق وغيرها، ومحاولة السكان تربية بعض أنواع المواشي وإقامة الورش الصناعية في قلب المنطقة السكنية أو على أطراف المخيم، وتواجه اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة تحديدا مشكلة مع الأهالي تتعلق بموضوع البناء غير المرخص، وتربية بعض أنواع المواشي داخل المخيم(٦٤)، وتواجه اللجنة الشعبية في مخيم الفارعة مشكلة في جمع مستحقات المياه والكهرباء مع أهالي المخيم(٦٥)، ويواجه مخيم الفوار مشكلة في(٦٦) توزيع المؤن والطرود الغذائية على سكان المخيم وخصوصا في فترة الانتفاضة الثانية، ومع سعي اللجان الشعبية في المخيمات إلى التوضيح بأن الاعتماد على مثل هذه المساعدات نوع من التسول، وهي مرفوضة على المستوى الفلسطيني، وأن هناك ضرورة للاعتماد على الذات، إلا أن حاجة السكان في وقت وصلت فيه البطالة في المخيمات نسبة عالية، تدفع باللجنة الشعبية والأهالي إلى التعاطي معها(٦٧).

النتائج والتوصيات

في ضوء ما تقدم فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها :

١ ـ أن تشكيل لجان طوعية مع عدم توافر تغطية مالية لها أدى إلى تواضع في أعمال اللجان الشعبية على صعيد المخيمات .

٢ ـ أدت تبعية لجان الخدمات الشعبية لدائرة شؤون اللاجئين وفصلها عن وزارة الحكم المحلي إلى تراجع كبير في الخدمات المقدمة للمخيمات .

٣ ـ أن انعدام التنسيق بين اللجان الشعبية ودائرة شؤون اللاجئين ، أدى إلى تراجع في عمل اللجان وأفسح المجال أمام ظهور مراكز جديدة على مستوى اللاجئين ، وأدت إلى تعدد مرجعيات العمل على مستوى المخيمات الفلسطينية .

٤ ـ سوء الأوضاع الصحية والتعليمية والسكن في المخيمات لتراجع خدمات وكالة الغوث ، وانعدام المتابعة معها .

٥ ـ أن التركيز في المخيمات كان على مشاريع غير إنتاجية في الوقت الذي يواجه فيه السكان تحديات كبيرة على مستوى الفقر والبطالة .

بناء على هذه النتائج فقد قدم الباحث عدداً من التوصيات منها :

أ ـ إيجاد التمويل المناسب والمنتظم لدائرة شؤون اللاجئين ، مع تفريغ الكادر القادر على متابعة المهمات الإدارية ، والتنسيق مع اللجان الشعبية تنسيقاً منتظماً للخروج من حالة الانقسام والإهمال على مستوى الدائرة ، وإذا تعذر ذلك فيمكن العمل على تنشيط دائرة المخيمات في وزارة الحكم المحلي المدعومة بموازنة محددة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لمتابعة مشاريع المخيمات ، وهذا ما طالبت به لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي .

ب ـ تشكيل لجان خدمات وظيفية لا طوعية مع ضرورة إلزامها بالنظام الداخلي ، وخصوصا في موضوع تشكيلها حتى تعكس رغبة السكان الحقيقية ، وتزويدها بموازنة منتظمة وكافية ، حسب حاجة كل مخيم ومساحته وعدد سكانه .

ج ـ القضاء على حالة الانقسام والتعدد في موضوع المؤسسات العاملة في المخيمات وضرورة إخضاعها لمرجعية واحدة ، وتقديم الدعم الكامل لها من بقية المؤسسات على الأصعدة المحلية أو العربية أو العالمية كافة .

د ـ التأكيد على أهمية الطابع الخدماتي المهني للجان الشعبية، والحد من تدخل القوى السياسية في عملها، مع ضرورة دعم القوى السياسية لها في عملها المهني.

هـ ـ الاهتمام من دائرة شؤون اللاجئين بالخدمات في المخيمات غير المعترف بها من وكالة الغوث، خاصة وأنها تعاني أوضاعا صعبة على مستوى الصحة والتعليم والخدمات، ومشكلاتها مع مالكي الأرض المقامة عليها المخيمات.

و ـ عقد لقاءات عمل منظمة بين دائرة شؤون اللاجئين ووكالة الغوث لبحث مشكلة التعليم والصحة والسكن في المخيمات.

ع ـ التركيز على المشاريع التشغيلية التي تحد من حالة الفقر والبطالة المستفحلة في المخيمات.

إن تنشيط دائرة شؤون اللاجئين، وتواصلها مع اللجان الشعبية ودعمها ستكون له آثار إيجابية على الخدمات في المخيمات وسيساهم في دعم موقفها أمام وكالة الغوث، ويساعد في المصداقية أمام المانحين ويشجعهم على المزيد من الدعم للمخيمات.

جدول : مخيمات الضفة الغربية " الإنسان والمكان "

١	اسم المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم	إناث	ذكور	نسبة% الإناث	نسبة% الذكور
٢	شعفاط	٩٣٢٢	٢٥٨	٤٥٣٥	٤٧٨٧	٤٨،٦	٥١،٤
٣	الأمعري	٩٥٩٢	٩٢	٤٧٤١	٤٨٥١	٤٩،٤	٥٠،٦
٤	دير عمار	٢١٩٩	١٢٥	١٠٩٠	١١٠٩	٤٩،٦	٥٠،٤
٥	الجلزون	١٠١٤٩	٢٤٠	٤٩٨٣	٥١٠١	٤٩،٤	٥٠،٦
٦	قلنديا	٩٦٩٨	٣٧٥	٤٧٥٨	٤٩٤٠	٤٩،١	٥٠،٩
٧	الدهيشة	١١٨٤٧	١٢٥	٥٩٨٢	٥٨٦٥	٥٠،٥	٤٩،٥
٨	عايدة	٤٣١٧	٦٠	٢١٢٥	٢١٩٢	٤٩،٢	٥٠،٨
٩	بيت جبرين " العزة "	١٩١٩	٢٤	٩٤٨	٩٧١	٤٩،٤	٥٠،٦
١٠	عقبة جبر	٥٤٦٥	٢٨٠	٢٧٠٤	٢٧٦١	٤٩،٥	٥٠،٥
١١	عين السلطان	١٦٤٩	٧٥	٧٩٧	٨٥٢	٤٨،٣	٥١،٧
١٢	النويعمة	مهجور	٢٧٦	***	***	***	***
١٣	بلاطة	٢١٣٣٨	٢٥٠	١٠٦٦٩	١٠٦٦٩	٥٠	٥٠
١٤	عسكر القديم والجديد	١٤٤٤٤	٢٠٩	٧١٥٣	٧٢٩١	٤٩،٥	٥٠،٥
١٥	عين بيت الماء" رقم ١"	٦٣٩٣	٤٥	٣١٥٩	٣٢٣٤	٤٩،٤	٥٠،٦
١٦	نور شمس	٨٣٩٤	١٧٥	٤١٢٠	٤٢٧٤	٤٩،١	٥٠،٩
١٧	الفارعة	٧٠٣٨	٢٥٥	٣٦٠٥	٣٤٣٣	٥١،٢	٤٨،٨
١٨	طولكرم	١٦٨٨١	١٦٣	٨٤١٩	٨٤٦٢	٤٩،٩	٥٠،١
١٩	جنين	١٤٦١٨	٣٧٥	٧٢٦٣	٧٣٥٥	٤٩،٧	٥٠،٣
٢٠	الفوار	٧٥٢١	٢٢٠	٣٧٤٥	٣٧٧٦	٤٩،٨	٥٠،٢
****	العروب	٩٦٤٩	٢٥٠	٤٨١٥	٤٨٣٤	٤٩،٩	٥٠،١
	المخيمات غير المسجلة لدى وكالة الغوث			غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
٢١	مخيم سلواد	٦٥٠	٢٠ دونم	***	***	***	***
٢٢	مخيم بيرزيت	٥٠٠	١٢ دونم	***	***	***	***
٢٣	مخيم قدورة	١٥٢٠	١٥ دونم	***	***	***	***
٢٤	مخيم عين عريك	٥٠٠	١٠ دونمات	***	***	***	***

المصدر : وكالة الغوث الدولية ، ٢٠٠٣ م ؛ دائرة شؤون اللاجئين ٢٠٠٤ م .

ملحق رقم "١" : التوأمة بين المدن الفرنسية والمخيمات الفلسطينية

ملحق رقم (1)

Palestine Liberation Organization
Department of Refugee Affairs

منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون اللاجئين

les camps palestinienes jumelés avec des villes Francaise

المخيمات الفلسطينية المتوأمة مع المدن الفرنسية

اسم المخيم	اسم المدينة الفرنسية
الأمعري El amari	سثان
سلواد Silwad	شارل روا Charleroi
الجلزون Jalazon	شامبلي Shambly
قلنديا kalandia	بيار فيت Pierrefitte
شعفاط Shu fat	ليمي **Limey**
عايده Aida	سان جونيا Saint Junien
الدهيشة Deheisheh	مونتاتيه Montataire
العروب El arroub	سان مكسيمن Saint Maximin
بلاطه Balata	سان طوان Saint Ouane
العزه Beit J brin	افسنس ليزوبيغ Avesmes Les Aubert
جباليا Jabalya	سان كونتن Saint Quentin
البريج Bureidj	موي Mouy
دير البلح Deir El Balah	سان لوديزيغ Saint Leu D Esserent
القرارة El Quarara	سان بيردورلاك Saint Pierre D Aurillac
خانيونس	ايفري Evry
الفارعة	لونقيل انل De Longueil Annel
الفوار	شامباني ماران Champigny Sr Marne
عسكر	مارس لي بان Mers Lee Bainx

المكتب التنفيذي للجان الشعبية

ة – هاتف ٢٨٤٢٥٩٣(٠٧) فاكس ٢٨٤٢٥٨٣ (٠٧) * رام الله – هاتف ٢٩٨٤٨٠١ (٠٢) فاكس ٢٩٨٤٨٠٢ (٠٢)
– هاتف ٥٦٩٧٦٥٨ – ٥٦٩٥١٨٢ (٩٦٢ ٦) فاكس ٥٦٩٧٥٤٢ (٩٦٢ ٦) ص . ب ٩٢٧١١٩ عمان ١١١١٠ الأردن

خريطة مخيمات الضفة الغربية



المصدر : وكالة الغوث الدولية "بتصرف".

الهوامش:

١) مـقابلة مع عبد الكريم سعيد أسعد، ٥٠ سنة، " مدير تشكيل لجان الخدمات : وزارة الحكم المحلي " ، مخيم الفارعة، بتاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠٠٤ م.

(٢) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ٢٠٠٢ ـ٢٠٠٣، ص ٣٤ـ٥٨ ؛ عبد ربه، صلاح، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، ٢٠٠٤ م، ص ٥٥ ـ ٦٠ .

(٣) مقابلة مع ساجي سلامة، ٥٨ سنة، "مدير عام دائرة شؤون اللاجئين، بتاريخ ٢٥/ ٣ / ٢٠٠٤ م .

(٤) مـقابلة مـع أحـمـد ذوقـان، ٣٥ سنة، "رئـيس اللجنة الشعبية في مخـيـم بلاطة" ، بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٤ م .

(٥) الريماوي، حسين، ورفيقه، خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، رام الله، ٢٠٠٢ م، ص ٤٦ .

(٦) تقرير المفوض العام، ص ٣٧ .

(٧) المصدر السابق ص ٤٨ , ٥٠ .

(٨) بيان القيادة الوطنية الموحدة " نداء رقم ٥ " ، صدر بتاريخ ٥ / ٢ / ١٩٨٨ م .

(٩) مقابلة مع أحمد الكاتب، ٥٥ سنة، " أول رئيس لجنة خدمات في مخيم الفارعة " ، بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٠٤ م .

(١٠) وقع اتفاق أوسلو في ١٣/ ٩ / ١٩٩٣ م، وتضمن اعترافاً متبادلاً بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ م، في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، بعدها تُبحث قضايا الحل النهائي، وهي " اللاجئون والقدس والمستوطنات والحدود" ، ويتم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية. محمود، عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٤ م، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦ ؛ أبو حجلة، إبراهيم، اتفاقية أوسلو " المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد، دار التقدم العربي للصحافة والنشر، ط١ ، بيروت، ١٩٩٦ م، ص ٩٣ ـ ١٠٣ .

(١١) مقابلة مع عبد الكريم سعيد، كما ورد في صفحة ٦ ؛ مقابلة مع وجيه عطا الله، ٥٠ سنة " رئيس اتحاد مراكز الشباب في مخيمات الضفة الغربية، بتاريخ ٦/ ٣ / ٢٠٠٤ م .

(١٢) حـول نص قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة راجع . تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة بكر عباس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت: ٢٠٠٣ م، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٨ .

(١٣) النظام الداخلي للجان الشعبية للمخيمات، منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون اللاجئين، ص١ .

(١٤) مقابلة مع عبد الكريم سعيد، كما ورد في صفحة ٦ .

(١٥) فرارجة، هشام، المخيمات والانتخابات المحلية القادمة، ورقة عمل ورقة عمل قدمت في " ورشة

عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية، عقبة جبر، ١٩٩٧ م، ص٥٦ .

(١٦) عن توصيات مؤتمر الفارعة. راجع: عبد ربه، صلاح، اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، تحرير محمد جرادات، مركز المعلومات البديلة، بيت لحم، ١٩٩٦ م، ص ٣٨ ـ ٤٥ .

(١٧) عن توصيات مؤتمر الدهيشة. ينظر: أوراق عمل قدمت للجنة التحضيرية لمؤتمر اللاجئين في منطقة بيت لحم، ضمن سلسلة الأيام الدراسية التي عقدت ما بين ٤/ ٧ ـ ١٤ / ٧ / ١٩٩٦ م، خمسون عاما تحت الخيمة، حملة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بيت لحم، ١٩٩٧ م، ص ١٣٢ ـ ١٤١ .

(١٨) مقابلة مع وجيه عطالله، كما ورد في صفحة ١٠ .

(١٩) مقابلة مع عبد الكريم سعيد، كما ورد في صفحة ٦ ؛ مقابلة مع وجيه عطا الله، كما ورد في صفحة ١٠ .

(٢٠) عبد الرحمن، أسعد، كلمة دائرة شؤون اللاجئين، كلمة ألقيت في ورشة عمل حول مشاركة المخيمات في الانتخابات المحلية الفلسطينية، عقبة جبر، ١٩٩٧ م، ص ٧ ـ ٩ ؛ النظام الداخلي، دائرة شؤون اللاجئين، وثيقة غير منشورة، ص ٢ .

(٢١) حول البيان الختامي لورشة عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية التي عقدت في مخيم عقبة جبر عام ١٩٩٧م. راجع: ورشة عمل حول مشاركة المخيمات في الانتخابات المحلية الفلسطينية، عقبة جبر، ١٩٩٧ م، ص٦٤ ـ ٦٧ .

(٢٢) تقرير لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي الفلسطيني " غير منشور "، بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨م، ص ١٥ .

(٢٣) الشاتي جمال، عضو المجلس التشريعي رئيس لجنة اللاجئين، كلمة ألقيت في ورشة عمل حول مشاركة المخيمات في الانتخابات المحلية الفلسطينية، عقبة جبر، ١٩٩٧ م، ص ١٣ .

(٢٤) مقابلة مع ياسر أبو كشك، ٣٣ سنة، " رئيس اللجنة الشعبية مخيم الفارعة "، بتاريخ ١٤/ ٢ / ٢٠٠٤ م ؛ مقابلة مع ناجي عودة، ٣٦ سنة، " رئيس اللجنة الشعبية مخيم الدهيشة "، بتاريخ ١٧ / ٢ / ٢٠٠٤ م ؛ مقابلة مع أحمد ذوقان، كما ورد في صفحة ٧ .

(٢٥) ملف مخيم عين عريك، المكتب التنفيذي للجان الشعبية في مخيمات اللاجئين ـ منطقة الوسط، ل. ش/ ٥/ ٢٠٠٣ م بتاريخ ١٤/ ٢ / ٢٠٠٤ م ؛ مقابلة مع زياد الحموز، ٤٠ سنة، "رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الفوار" بتاريخ ١/ ٣ / ٢٠٠٤ م .

(٢٦) مقابلة مع خالدي هاشم صافي، ٣٥ سنة، " رئيس اللجنة الشعبية في مخيم دير عمار "، بتاريخ ٤/ ٤ / ٢٠٠٤ م .

(٢٧) مقابلة مع هاشم أبو كشك، ٥٦ سنة، " رئيس لجنة التنسيق في منطقة الشمال "، بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠٠٤ م .

(٢٨) مذكرة اللجان الشعبية إلى رئيس دائرة شؤون اللاجئين، دون رقم، بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠١ م .

(٢٩) مقابلة مع أحمد ذوقان، كما ورد في صفحة ٧ .

(٣٠) تقرير لجنة شؤون اللاجئين ص ١٩ .

(٣١) اجتماع الدكتور أسعد عبد الرحمن " رئبس دائرة شؤون اللاجئين " مع رؤساء اللجان الشعبية ؛

صحيفة القدس، ١٨ / ١/ ١٩٩٨ م ؛ صحيفة الحياة الجديدة ٢٢/ ٣/ ١٩٩٨ م .

(٣٢) مقابلة مع محمد عليان، ٣٧ سنة، "مدير دائرة العمل الجماهيري : دائرة شؤون اللاجئين" ، بتاريخ ١٨ / ٢/ ٢٠٠٤ م .

(٣٣) تقرير المجلس التشريعي مشروع القرار رقم ٤٨ / ٨/ ٣، بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨ م .

(٣٤) تقرير المجلس التشريعي، مشروع القرار رقم ٤٩/ ٨/ ٣، بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨ م .

(٣٥) تقرير المجلس التشريعي، مشروع القرار رقم ٥٠/ ٨/ ٣، بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨ م .

(٣٦) مقابلة مع جمال لافي، ٣٥ عاما، " رئيس المكتب التنفيذي للجان الشعبية ـ منطقة الوسط " ، بتاريخ ١٥ / ٢/ ٢٠٠٤ م .

(٣٧) صحيفة القدس، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٠ م .

(٣٨) مذكرة اللجان الشعبية إلى رئيس دائرة شؤون اللاجئين، بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠١ م .

(٣٩) ملف الوارد : المكتب التنفيذي، رقم : ص . د / ٢٠٠٤ / ١١ ، دون تاريخ ؛ مقابلة مع جمال لافي، كما ورد في صفحة ص ١٨ .

(٤٠) مقابلة مع خضر الكوبري، ٦٥ سنة، " مدير منطقة نابلس : وكالة الغوث الدولية " ، بتاريخ ٢٣/ ٣ / ٢٠٠٤ م .

((٤١ مقابلة مع عمر اللحام، ٦٠ سنة، "رئيس لجنة التنسيق في الجنوب " بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٤ م ؛ صحيفة القدس، ١٤/ ٦ / ١٩٩٧ م .

(٤٢) التقرير الإداري لأعمال لجنة المشاريع في مخيم بلاطة من ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤ م، غير منشور، بتاريخ ١/ ٤ / ٢٠٠٤ م .

(٤٣) مقابلة مع خالدي هاشم صافي، كما ورد في صفحة ١٥ .

(٤٤) مقابلة مع زياد الحموز، كما ورد في صفحة ١٥ ؛ مقابلة مع أحمد ذوقان، كما ورد في صفحة ٧ .

(٤٥) ملف مخيم العروب : دائرة شؤون اللاجئين، وثيقة رقم ل خ ش ع / ٥٠/ ٢٠ بتاريخ ٢٤/ ١١ / ٢٠٠٠ م ؛ صحيفة القدس ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٠ م .

(٤٦) مذكرة اللجان الشعبية إلى المفوض العام لوكالة الغوث الدولية السيد بيتر هانسن بتاريخ ٩/ ١٠ / ١٩٩٩م ؛ ملف وكالة الغوث الدولية : دائرة شؤون اللاجئين وثيقة رقم ص . د/ ١٤٦٢ / ١٠ ، دون تاريخ ؛ صحيفة القدس ٢٢/ ٧/ ٩٩ ؛ الحياة الجديدة ١٥ / ٣/ ١٩٩٨ م، ٣٠/ ٩/ ١٩٩٩ م .

(٤٧) صحيفة القدس ٢٩/ ١٠ / ١٩٩٨ م .

(٤٨) راجع ملحق التوأمة بين المدن الفرنسية والمخيمات الفلسطينية .

(٤٩) ملف القرارات الإدارية، دائرة شؤون اللاجئين . وثيقة رقم ص . د، ٨٣٦ / ١٢ ، بتاريخ ٦/ ١٢ / ١٩٩٨ م ؛ ملف التوأمة، المكتب التنفيذي، وثيقة دون رقم بتاريخ ٢٠/ ١٠ / ٢٠٠٣ م ؛ صحيفة الحياة الجديدة ٧/ ١٢ / ١٩٩٧ م ؛ ٢٧/ ٦/ ١٩٩٨ م ؛ صحيفة القدس ١/ ٩/ ١٩٩٨ م

(٥٠) صحيفة القدس، ١٤ / ٦ / ١٩٩٧ م ؛ صحيفة القدس، ٣١ / ٨, ٢/ ٩ , ٨/ ٩ / ١٩٩٨ م ؛ ملف شعفاط، دائرة شؤون اللاجئين، رقم ٢٠/ ل خ ش/ ٦ / ٢٠٠٣ م، بتاريخ ٢٦ / ٦/ ٢٠٠٣ م ؛

ملف بير زيت، المكتب التنفيذي، وثيقة رقم ب ز/ ١٥ / ١٥ / ٢ بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٨ م.

(٥١)التقرير الشهري للجنة الشعبية في مخيم الجلزون بتاريخ ١/ ٣/ ٢٠٠٤ م.

(٥٢) مذكرة المكتب التنفيذي للجان الشعبية، منطقة الوسط، د. ت ؛ ملف مخيم جنين، دون رقم، بتاريخ ٣/ ٢ / ٢٠٠٣ م؛ بيان اللجان الشعبية، نابلس، ملف الشمال، المكتب التنفيذي، دون رقم. بتاريخ ٩/ ٦ / ٢٠٠٣ ؛ فعالية اللاجئون قضايا وحلول، ٤/ ١٠ / ٢٠٠٣ م، ملف الندوات: المكتب التنفيذي: دون رقم.

(٥٣) سجل المساعدات، المكتب التنفيذي ؛ التقرير الدوري للجنة الشعبية في مخيم الدهيشة: تقرير كانون ثاني، شباط، آذار، نيسان عام ٢٠٠٣ م.

(٥٤) ملف الصادر المكتب التنفيذي، وثيقة رقم ٣ بتاريخ ٢٠/ ٥ / ٢٠٠٣ م؛ ملف المشاريع، المكتب التنفيذي ؛ وثيقة رقم ٥، بتاريخ ١/ ٩ / ٢٠٠٣ م ؛ ملف مخيم قلنديا: المكتب التنفيذي، دون رقم ودون تاريخ ؛ ملف مخيم عين السلطان، دائرة شؤون اللاجئين، دون رقم، بتاريخ ٢٢/ ١٢ / ٢٠٠٣ م.

(٥٥) النظام الداخلي: دائرة شؤون اللاجئين، ص٢ .

(٥٦) النظام الداخلي: دائرة شؤون اللاجئين، ص٢ .

(٥٧) النظام الداخلي: دائرة شؤون اللاجئين، ص٣ .

(٥٨) النظام الداخلي: دائرة شؤون اللاجئين، ص٤ ـ ٥ .

(٥٩)مقابلة مع هاشم أبو كشك كما ورد في صفحة ١٥ ؛ مقابلة مع وجيه عطا الله، كما ورد في صفحة ١٠ ؛ مقابلة مع عمر اللحام كما ورد في صفحة ٢١ ؛ صحيفة القدس، ١٤/ ٦/ ١٩٩٧ م.

(٦٠) صحيفة الحياة الجديدة، ١٢ / ١٢/ ١٩٩٨ م.

(٦١) النظام الداخلي: دائرة شؤون اللاجئين، ص٤ ـ٦ .

(٦٢) مقابلة مع ساجي سلامة كما ورد في صفحة ٧ ؛ مقابلة خضر الكوبري، كما ورد في صفحة ص٢٠ ؛ مقابلة مع محمود العداربة، ٤٨ سنة، " مدير مخيم الجلزون "، بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٤ م.

(٦٣) مقابلة مع عمر اللحام، كما ورد في صفحة٢١ ؛ مقابلة مع هاشم أبو كشك، كما ورد في صفحة ١٥ .

(٦٤) مقابلة مع عبد المنعم مهداوي، ٤٠ سنة، "مواطن من مخيم الفارعة "، بتاريخ ١١/ ٣/ ٢٠٠٤ م ؛ مقابلة مع عبد الرحيم محمود أحمد، ٤٦، " مواطن من مخيم طولكرم "، بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٠٤م؛ مقابلة مع علي حميدان الحمود، ٤٤ سنة، مواطن من مخيم عين السلطان، بتاريخ ٢٠/ ٢ / ٢٠٠٤م.

(٦٥) مقابلة مع ياسر أبو كشك، كما ورد في صفحة ١٥ .

(٦٦) مقابلة مع زياد الحموز، كما ورد في صفحة ١٥ .

(٦٧) مقابلة مع عمر اللحام، كما ورد في صفحة ٢١ .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

١. المقابلات

١ ـ أحــمد ذوقان، ٣٥ سنة، "رئيس اللجنة الشعبية مخيم بلاطة"، بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٤ م.
٢ ـ أحمد الكاتب، ٥٥ سنة، "أول رئيس لجنة خدمات في مخيم الفارعة"، بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٠٤ م.
٣ ـ جمـال لافي، ٣٥ سنة، "رئيس المكتب التنفيذي للجان الشعبية ـ منطقة الوسط"، بتاريخ ١٥ / ٢/ ٢٠٠٤م.
٤ ـ خالدي هاشم صافي، ٣٥ سنة، "رئيس اللجنة الشعبية في مخيم دير عمار"، بتاريخ ٤/ ٤ / ٢٠٠٤ م.
٥ ـ خضر الكوبري، ٦٥ سنة، "مدير منطقة نابلس: وكالة الغوث الدولية"، بتاريخ ٢٣/ ٣ / ٢٠٠٤ م.
٦ ـ ساجي سلامة، ٥٨ سنـة، "مدير عام دائرة شؤون اللاجئين"، بتاريخ ٢٥/ ٣ / ٢٠٠٤ م.
٧ ـ زياد الحموز، ٤٠ سنة، "رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الفوار"، بتاريخ ٤/ ٤ / ٢٠٠٤م.
٨ ـ عبد الرحيم محمود أحمـد، ٤٦ سنة، "مواطن من مخيم طولكرم"، بتاريخ، ٣/ ٣ / ٢٠٠٤ م.
٩ ـ عبـد الكريم سعيد أسعد، ٥٠ سنة، "مدير تشكيل لجان الخدمات: وزارة الحكم المحلي"، مخيم الفارعة، بتاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠٠٤ م.
١٠ ـ عبد المنعم مهداوي، ٤٠ سنة، "مواطن من مخيم الفارعة"، بتاريخ ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م.
١١ ـ علي حميدان الحمود، ٤٤ سنة، "مواطـن من مخيم عين السلطان"، بتاريخ ٢٠/ ٢ / ٢٠٠٤ م.
١٢ ـ عمر اللحام، ٦٠ سنة، "رئيس لجنة التنسيق في الجنوب"، بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٤ م.
١٣ ـ محمد عليان، ٣٧ سنة، "مدير دائرة العمل الجماهيري: دائرة شؤون اللاجئين"، بتاريخ ١٨ / ٢/ ٢٠٠٤م.
١٤ ـ محمود العداربة، ٤٨ سنة، "مدير مخيم الجلزون"، بتاريخ ١/ ٤ / ٢٠٠٤ م.
١٥ ـ ناجي عودة، ٣٦ سنة، "رئيـس اللجنة الشعبية مخيم الدهيشة"، بتاريخ ١٧ / ٢ / ٢٠٠٤ م.
١٦ ـ هاشم أبو كشك، ٥٦ سنة، "رئيس لجنة التنسيق في منطقة الشمال"، بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠٠٤ م.
١٧ ـ وجـيه عطا الله، ٥٠ سنة، "رئيس اتحاد مراكز الشباب في مخيمات الضفة الغربية"، بتاريخ ٦/ ٣/ ٢٠٠٤.
١٨ ـ ياسر أبو كشك، ٣٣ سنة، "رئيس اللجنة الشعبية مخيم الفارعة"، بتاريخ ١٤/ ٢ / ٢٠٠٤ م.

٢. التقارير والأنظمة غير المنشورة

رتبت حسب تاريخ صدورها :
١ ـ النظام الداخلي للجان الشعبية للمخيمات، منظمة التحرير الفلسطينية : دائرة شؤون اللاجئين، " غير منشور " ، ١٩٩٦ م .
٢ ـ تقرير لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي الفلسطيني " غير منشور " ، بتاريخ ،٨/ ٦/ ١٩٩٨ م
٣ ـ تقرير المجلس التشريعي مشروع القرار رقم ٤٨ / ٨/ ٣ " غير منشور " ، بتاريخ، ٨/ ٦/ ١٩٩٨ م .
٤ ـ تقرير المجلس التشريعي، مشروع القرار رقم ٤٩/ ٨/ ٣ " غير منشور " ، بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨ م .
٥ ـ تقرير المجلس التشريعي، مشروع القرار رقم ٥٠/ ٨/ ٣، غير منشور، بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨ م .
٦ ـ التقرير الدوري للجنة الشعبية في مخيم الدهيشة : تقرير كانون ثاني، شباط، آذار، غير منشور، مخيم الدهيشة، نيسان عام ٢٠٠٣ م .
٧ ـ التقرير الشهري للجنة الشعبية في مخيم الجلزون، غير منشور، بتاريخ ١/ ٣/ ٢٠٠٤ م .
٨ ـ التقرير الإداري لأعمال لجنة المشاريع في مخيم بلاطة من ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤ م، غير منشور، بتاريخ ١/ ٤ / ٢٠٠٤ م .

٣. البيانات والسجلات

رتبت حسب تاريخ صدورها :
١ ـ بيان القيادة الوطنية الموحدة " رقم ٥ " ، الصادر بتاريخ ٥/ ٢ / ١٩٨٨ م .
٢ ـ ملف القرارات الإدارية، دائرة شؤون اللاجئين . وثيقة رقم ص . د، ٨٣٦ / ١٢، بتاريخ ٦/ ١٢ / ١٩٩٨ م .
٣ ـ ملف بير زيت، المكتب التنفيذي، وثيقة رقم ب ز/ ١٥ / ١٥ / ٢، بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٨ م .
٤ ـ مذكرة اللجان الشعبية إلى المفوض العام لوكالة الغوث الدولية السيد بيتر هانسن، بتاريخ ٩/ ١٠ / ١٩٩٩م .
٥ ـ ملف مخيم العروب : دائرة شؤون اللاجئين، وثيقة رقم ل خ ش ع / ٥٠/ ٢٠، بتاريخ ٢٤/ ١١ / ٢٠٠٠ م .
٦ ـ مذكرة اللجان الشعبية إلى رئيس دائرة شؤون اللاجئين، بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠١ م .
٧ ـ ملف مخيم جنين، دون رقم، بتاريخ ٣/ ٢ / ٢٠٠٣ م .
٨ ـ ملف الصادر المكتب التنفيذي، وثيقة رقم ٣ بتاريخ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٣ م .
٩ ـ بيان اللجان الشعبية منطقة نابلس : ملف الشمال : المكتب التنفيذي، دون رقم، بتاريخ ٩/ ٦ / ٢٠٠٣ .
١٠ ـ ملف شعفاط، دائرة شؤون اللاجئين، رقم ٢٠/ ل خ ش/ ٦ / ٢٠٠٣ م، بتاريخ ٢٦ / ٦/ ٢٠٠٣ م .
١١ ـ ملف المشاريع، المكتب التنفيذي ؛ وثيقة رقم ٥ . بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٠٣ م .
١٢ ـ ملف التوأمة، المكتب التنفيذي، وثيقة دون رقم بتاريخ ٢٠/ ١٠ / ٢٠٠٣ م .

١٣ ـ ملف مخيم عين السلطان، دائرة شؤون اللاجئين، دون رقم، بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ٢٠٠٣ م .
١٤ ـ ملف مخيم عين عريك، المكتب التنفيذي للجان الشعبية في مخيمات اللاجئين ـ منطقة الوسط، ل . ش / ٥/ ٢٠٠٣ م، بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠٠٤ م.
١٥ ـ ملف الندوات، فعالية اللاجئون قضايا وحلول، ٤/ ١٠ / ٢٠٠٣ م، المكتب التنفيذي: دون رقم.
١٦ ـ سجل المساعدات: المكتب التنفيذي، عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ .
١٧ ـ ملف مخيم قلنديا: المكتب التنفيذي، دون رقم ودون تاريخ.
١٨ ـ ملف الوارد: المكتب التنفيذي، رقم: ص . د / ٢٠٦٤ / ١١ ، دون تاريخ .
١٩ ـ ملف وكالة الغوث الدولية: دائرة شؤون اللاجئين، وثيقة رقم ص . د / ١٤٦٢ / ١٠ . دون تاريخ .

٤. التقارير المنشورة

١ ـ تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣.

٥. الصحف

١ ـ صحيفة القدس بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٩٧ م.
٢ ـ صحيفة القدس بتاريخ ١٨ / ١/ ١٩٩٨ م.
٣ ـ صحيفة القدس بتاريخ ٣١ / ٨ / ١٩٩٨ .
٤ ـ صحيفة القدس بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٩٨ م.
٥ ـ صحيفة القدس بتاريخ ٨/ ٩ / ١٩٩٨ م.
٦ ـ صحيفة القدس بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٩٨ م.
٧ ـ صحيفة القدس بتاريخ ٢٩/ ١٠ / ١٩٩٨ م.
٨ ـ صحيفة القدس بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٩ م.
٩ ـ صحيفة القدس بتاريخ ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٠ م.
١٠ ـ صحيفة القدس بتاريخ ١٤/ ٦/ ٢٠٠٠ م.
١١ ـ صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ ٧/ ١٢ / ١٩٩٧ م.
١٢ ـ صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٩٨ م .
١٣ ـ صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ ١٢ / ١٢/ ١٩٩٨ م.
١٤ ـ صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ ١٥ / ٣/ ١٩٩٨ م.
١٥ ـ صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٩٨ م.
١٦ ـ صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ ٣٠ / ٩/ ١٩٩٩ م.

المراجع

١. الكتب المنشورة والرسائل الجامعية

١ ـ تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة بكر عباس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت: ٢٠٠٣ م .
٢ ـ خمسون عاماً تحت الخيمة، حملة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بيت لحم، ١٩٩٧ م .
٣ ـ الريماوي، حسين، ورفيقه، خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، رام الله، ٢٠٠٢ م .
٤ ـ عبد ربه، صلاح، اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، تحرير محمد جرادات، مركز المعلومات البديلة، بيت لحم، ١٩٩٦ م .
٥ ـ عبد ربه، صلاح، وكالة الغوث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت: ٢٠٠٤ م .

٢. أوراق العمل والكلمات والمقالات

١ ـ الشاتي جمال، عضو المجلس التشريعي رئيس لجنة اللاجئين، ورقة عمل قدمت في " ورشة عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية، عقبة جبر، ١٩٩٧ م، ص١١ ـ ١٤ .
٢ ـ عبد الرحمن، أسعد، كلمة دائرة شؤون اللاجئين، ورشة عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية، عقبة جبر، ١٩٩٧ م، ص ٦ ـ ١٠ .
٣ ـ فرارجة، هشام، المخيمات والانتخابات المحلية القادمة، ورشة عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية، عقبة جبر، ١٩٩٧ م، ص ٤٩ ـ ٥٧ .